العرب
الأحد 2021/08/08
السنة 44 العدد 12142

النهضة تواجه مصيرا غامضا بعد الإجراءات الاستثنائية لقيس سعيّد

خيارات محدودة لدى الحركة للخروج من عزلتها وإنهاء أزمتها الداخلية

هل تنجح النهضة في ضمان استمراريتها في المشهد التونسي؟

مع مرور قُرابة الأسبوعين عن اتخاذ الرئيس التونسي قيس سعيّد قرارات أضعفت كثيرا حركة النهضة الإسلامية، تتصاعد التساؤلات بشأن مستقبلها السياسي، لكن الثابت أن ليس لها الكثير من الخيارات في التعامل مع عزلتها الخارجية التي تتزامن مع أزمة داخلية عاصفة حول رئاسة الحركة في ظل تشبث رئيسها راشد الغنوشي بالبقاء وهو ما يخالف نظامها الأساسي الداخلي.

تونس – تُواجه حركة النهضة الإسلامية في تونس تحديا وجوديا، حيث فتحت المرحلة التي دشنها الرئيس قيس سعيّد بقراراته التي أصدرها في الخامس والعشرين من يوليو الباب بمصراعيه أمام التساؤلات بشأن مستقبل الحركة السياسي.

وباتت الحركة التي تصدرت المشهد السياسي في البلاد وكانت حاضرة في جل الحكومات التي قادت البلاد بعد انتفاضة الرابع عشر من يناير 2011 في موقف ضعيف بعد تجميد أعمال البرلمان وإقالة حليفها رئيس الحكومة هشام المشيشي ورفع الحصانة عن النواب وبدء فتح ملفات قضائية لسياسيين.

والجمعة رفضت الحركة وضع أحد أبرز قياداتيها أنور معروف وهو وزير سابق أيضا قيد الإقامة الجبرية، كما لوحت باللجوء إلى القضاء الإداري للطعن في هذا القرار الذي تقول السلطة القضائية إنه لا دخل لها فيه فهو من مشمولات وزير الداخلية.

كما باتت الحركة تواجه تحقيقا قضائيا جديدا في ما يشتبه أنه عقد لوبيينغ أبرمته مع شركة أميركية للعلاقات العامة في التاسع والعشرين من يوليو الماضي أي بعد أيام قليلة عن إعلان الرئيس سعيّد عن قراراته.

غير أنه ليست النهضة فحسب من تواجه امتحان الاستمرار في المشهد السياسي، فزعيمها راشد الغنوشي الذي يرأس البرلمان المُجمد والذي دخل في صراع صلاحيات مع الرئيس سعيّد يواجه هو الآخر شبح الخروج من الساحة السياسية في ظل عزلة خارجية ومحاولات داخلية لاستبعاده من رئاسة الحزب.

تحجيم نفوذ النهضة

بالرغم من أن الإجراءات التي اتخذها سعيد أخيرا أبعدت حركة النهضة عن دوائر الحكم وهزتها داخليا وخارجيا ما جعل مستقبلها على المحك، إلا أن مراقبين يرون أن هذه الإجراءات ستساعد على تحجيم نفوذ النهضة فقط لا إقصاءها نهائيا من المشهد.

وعادت النهضة التي تأسست قبل أربعين عاما إلى الحياة السياسية في تونس إثر ثورة 2011، وكانت جزءا من كل البرلمانات ومعظم الحكومات منذ ذلك الوقت، ثم تراجع حضورها بشكل لافت، وانتقل تمثيلها البرلماني من 89 نائبا في العام 2011 إلى 53 (من أصل 217) في الانتخابات التشريعية في العام 2019.

> الغنوشي وجد نفسه في عين العاصفة حيث تدفع قيادات نحو إبعاده من رئاسة النهضة وهو ما فجر انقساما داخليا بين مؤيد له ورافض لبقائه

وظهرت دلائل قوية في السنوات الأخيرة على أزمة داخلية يمر بها الحزب، بينها استقالات قيادات مؤسسة من الحركة رافضة لبقاء راشد الغنوشي البالغ من العمر 80 عاما على رأس الحزب منذ أربعين سنة.

ومع إعلان الرئيس سعيّد قراراته الاستثنائية بتجميد أعمال البرلمان الذي تملك فيه النهضة أكبر كتلة لمدة ثلاثين يوما وإقالة حليفها رئيس الحكومة هشام المشيشي وتولي السلطة التنفيذية بنفسه، خرج الخلاف الداخلي في الحزب إلى العلن، وتجلى في استقالات جديدة ومواقف رافضة لخيارات الحزب السياسية.

ويرى البعض أن هذه الأزمة الداخلية على خلفية الأزمة السياسية الوطنية قد تهدد موقع الحزب في المشهد السياسي.

ورد الحزب على سعيّد باعتبار قراراته "انقلابا على الثورة والدستور"، ودعا أنصاره إلى الخروج للتظاهر و"الدفاع عن الشرعية"، لكنه سرعان ما تراجع عن هذه الدعوة تجنبا للعنف، كما قال.

ويقول أستاذ التاريخ المعاصر والمحلل السياسي عبداللطيف الحنّاشي "لن تكون النهضة كما كانت منذ العام 2011. هذا أكيد، ستكون أضعف"، معلّلا ذلك بحدة "الزلزال الداخلي" بين من يدعم بقاء الغنوشي وتنامي شق آخر يدعو إلى رحيله، غير أن الغنوشي قال في وقت سابق إن حزبه "مستعدّ لأي تنازل، إذا كانت هناك عودة إلى الديمقراطية".

ويرى الباحث في العلوم السياسية محمد الصحبي الخلفاوي أن "ما حدث مع الرئيس أظهر النهضة في حالة ضعف كبير، فهي لم تعد ممسكة بخيوط اللعبة السياسية عكس ما كانت عليه في الماضي".

ويضيف أن "تحجيما للدور السياسي للحزب" قد يحصل، "لكن إقصاءه تماما من المشهد صعب"، مضيفا أن "لديها من الانغراس والعمق الشعبي ما يسمح لها بمواصلة تواجدها".

الخروج من الأزمة

في مواجهة أزمتها لا تملك حركة النهضة الكثير من الخيارات، وهو ما جعلها تلجأ إلى دعوات للحوار والإعراب عن استعدادها لتقديم تنازلات في محاولة لاستنساخ تجارب سابقة في هذا الصدد وهو ما يرفضه سعيّد.

وكانت النهضة قد قرّرت عندما كانت في الحكم في العام 2013 وإثر أزمة سياسية حادة أججتها اغتيالات سياسية طالت معارضين لها، الخروج من الحكم والمشاركة في حوار وطني انتهى آنذاك بتشكيل حكومة تكنوقراط.

إثر ذلك ومن أجل ضمان البقاء في السلطة، شكلت ائتلافا "هجينا" مع حزب "نداء تونس" الليبرالي العلماني في العام 2014، وتقرّبت من رئيسه الراحل الباجي قائد السبسي حيث عقد الطرفان توافقا استمر حتى وفاته. وفي انتخابات 2019، تحالفت مع حزب "قلب تونس" الذي يلاحق رئيسه نبيل القروي بتهم فساد وتبييض أموال.

ويملك حزب النهضة خبرة في "التكيّف مع الأزمات وامتصاصها، لأنه مهيكل ومنظم"، حسب الحنّاشي.

وخفّف مجلس الشورى في الحزب بعد اجتماعه الخميس من حدة خطابه ضد سعيّد، ودعاه إلى حوار وطني وتعيين رئيس حكومة جديد، وأقر بضرورة القيام بمراجعات لسياسة الحزب المنتهجة في السنوات الأخيرة وتحمّل مسؤوليته واستعداده للاعتذار عن الأخطاء المرتكبة.

وهذه الخطوة في تقدير الحنّاشي "انحناء للعاصفة لتجاوزها"، لكن سعيّد يشدد على أنه "لا رجوع إلى الوراء".

مستقبل الغنوشي

بموازاة الأزمة الخارجية في ظل القطيعة مع الرئيس سعيّد وتبرّؤ الأحزاب السياسية من النهضة على غرار حليفها القوي في البرلمان المجمد قلب تونس تجد النهضة نفسها أمام زلزال داخلي في ظل حراك يستهدف تنحية قيادة الحزب.

عبداللطيف الحناشي
النهضة ستكون أضعف في ظل الزلزال الداخلي الذي يهزها

محمد الصحبي الخلفاوي
النهضة لم تعد ممسكة بخيوط اللعبة السياسية في تونس

وبذلك وجد الغنوشي نفسه في عين العاصفة، حيث يدفع العديد من القياديين نحو إبعاده من رئاسة الحزب وهو ما فجر انقساما داخليا بين مؤيد له ورافض لبقائه في رئاسة الحركة خاصة أن النظام الداخلي للحزب لا يتيح له إمكانية الترشح مجددا لرئاسته.

ويرى أنصاره أن له فضلا كبيرا في نجاح بقاء الحركة في السلطة طيلة السنوات العشر الماضية وتأمين الانتقال الديمقراطي في البلاد، بينما ينتقد آخرون "سلطته الأبوية" على الحزب الذي أصبح "مشروعا شخصيا" له ودفع العديد من القيادات على غرار حمادي الجبالي ولطفي زيتون وعبدالحميد الجلاصي وزبير الشهودي إلى الاستقالة.

وكان من المفترض أن يكون المؤتمر الحادي عشر للحزب في العام 2020 الأخير لرئاسة الغنوشي وأن تنتخب فيه قيادة جديدة، لكن تم تأجيله للعام 2021 بسبب انتشار وباء كوفيد – 19 في البلاد، بينما علّل مراقبون السبب المباشر للإرجاء بإيجاد طريقة لبقاء الغنوشي في الزعامة.

ويقدّر الحناشي أن الغنوشي "سيخرج ولكن في صورة مشرفة له"، لأنه "أصبح عبئا على جزء من النهضة وقياداتها".

طهران تُحرك الجبهة اللبنانية في تصعيدها مع الغرب

لندن – يعكس التصعيد على الحدود اللبنانية – الإسرائيلية الجمعة رسائل إيرانية إلى الغرب وإسرائيل بعد أن توعدتها برد على استهداف ناقلات في مياه الخليج الأسبوع الماضي.

وبدا لافتا تزامن هذا التصعيد مع جلسة مغلقة لمجلس الأمن الدولي لبحث الهجمات الأخيرة على الناقلات في مياه الخليج، التي توجه الولايات المتحدة ودول غربية أصابع الاتهام فيها إلى إيران.

واشتعلت الحدود اللبنانية – الإسرائيلية الجمعة بصورة مفاجئة فأطلقت ميليشيا حزب الله اللبنانية 19 قذيفة صاروخية من جنوب لبنان باتجاه إسرائيل، التي ردت بدورها بقصف مدفعي وسط تحليق مكثف لطيرانها في أجواء الجنوب اللبناني.

وأعلن الجيش الإسرائيلي تصدي منظومة القبة الحديدية لمعظم الصواريخ التي أطلقت من جنوب لبنان، إلا أن التطورات التي تسارعت بشكل دراماتيكي أثارت قلق قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل)، التي حذرت من أن الوضع خطر جدا، وحثت جميع الأطراف على الامتناع عن التصعيد.

ويرى مراقبون أن إيران كانت الغائب الحاضر في المشهد، من خلال حزب الله، ذراعها النافذة في لبنان، وأنها أرادت أن توجه رسالة مبطنة لمن سيجتمعون في مجلس الأمن، مفادها أن أيّ تصعيد ضد طهران سيقابل بإشعال فتيل التوتر والصراعات على أكثر من جبهة وفي آن واحد.

فإيران تنفي أيّ صلة لها بالهجوم على ناقلة نفط تديرها شركة إسرائيلية في بحر العرب أواخر الشهر الماضي وتؤكد أنها لن تتردد في الدفاع عن مصالحها، بعد دعوة تل أبيب إلى تحرك دولي ضدها ردا على الهجوم.

ويرى محللون أن إيران، التي تتمتع بنفوذ قوي من خلال الميليشيات الموالية لها في مناطق متفرقة بالمنطقة لاسيما في سوريا والعراق، ربما تكثف عملها عبر الجبهة اللبنانية في سياق صراعها مع الولايات المتحدة ودول أوروبية، معتبرين أن لبنان ربما يكون أكثر تأثيرا نظرا لارتباطه بحدود مشتركة مع إسرائيل في وقت يمثل فيه حزب الله وسلاحه الرقم الأبرز في المعادلة السياسية اللبنانية.

وربما اتضحت معالم التركيز الإيراني على هذه الجبهة من خلال عمليات إطلاق الصواريخ التي تصاعدت وتيرتها مؤخرا، حيث تم إطلاق العديد من الصواريخ باتجاه إسرائيل من جنوب لبنان على مدار السنوات الخمس عشرة منذ حرب عام 2006، لكن ست حوادث إطلاق صواريخ وقعت في الأشهر الثلاثة الماضية وحدها.

ووصفت صحيفة "جيروزاليم بوست" العبرية التهديد الإيراني في الخليج بأنه بات خارج إطار التوقعات، وأضافت أن "الهدف الإيراني يتمثل في أن يستمر تسليح الميليشيات، وأن تكون مستعدة للاستمرار في دعم أنشطتها وجاهزة لتنفيذ العمليات، أو أن يتم استخدامها كعنصر ضغط أو وسيلة لتحقيق الأهداف الإقليمية الإيرانية".

ورأت الصحيفة أن الأمر الواضح من تلك التطورات هو أن هدف إيران يتمثل في "نشر الفوضى عبر سلوكيات لا يمكن توقعها"، وأن "هذه السياسات لا تنطبق فقط على الخليج، ولكن على الشرق الأوسط بشكل أوسع نطاقا".

> التركيز الإيراني على الجبهة اللبنانية اتضح أكثر من خلال عمليات إطلاق الصواريخ على إسرائيل التي تصاعدت وتيرتها مؤخرا

ومع تسلم الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي مهام منصبه رسميا، تزداد الضغوط التي تواجه النخبة الحاكمة في إيران ليس على الصعيد الخارجي فحسب ولكن داخليا أيضا، وهو ما يجعلها تسعى لنقل أيّ مواجهة محتملة مع الغرب إلى خارج حدودها خشية أن تمنى بأي هزيمة ربما تقوي شوكة معارضي النظام وتكون بمثابة نقطة تحول جذرية في تاريخ الجمهورية الإسلامية.

فالاحتجاجات الشعبية، التي كان آخرها بسبب شح المياه في محافظة خوزستان جنوب غربي إيران والتي امتدت إلى مدن أخرى وسقط خلالها قتلى وجرحى واعتقل المئات على يد السلطات، تتصاعد في وقت أعلنت فيه 13 منظمة سياسية إيرانية في بيان مشترك عن دعمها لـ"رغبة الشعب في إسقاط النظام".

وقالت "إننا مصممون على الارتقاء بهذا التعاون إلى مستوى التنسيق المنظم في أسرع وقت ممكن"، لافتة إلى أنها بالإضافة إلى معارضة النظام، فإنها تؤمن بـ"الديمقراطية والعلمانية، وسلامة أراضي إيران، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، بحسب موقع "إيران إنترناشونال".

ويؤكد مراقبون أن التصعيد على الجبهة اللبنانية – الإسرائيلية ورسائل إيران ستفرض نفسها على اجتماع آخر لمجلس الأمن الاثنين المقبل، لاسيما وأن مفاوضات إعادة إحياء الاتفاق النووي لا تزال تراوح مكانها هي الأخرى.

وفي الإطار ذاته تكتسب الزيارة المرتقبة لرئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت إلى واشنطن ولقاؤه مع الرئيس الأميركي جو بايدن أهمية خاصة.

إشعال جبهة جديدة